المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

31/5-6/6/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 7-6-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **44** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 31 أيار 2026 (06:00) إلى 6 حزيران 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد
حوادث الفصل التعسفي	120
الجرحى	32
حوادث الترويع وتهديد السلم الأهلي	23
القتلى	21
حوادث الفوضى الأمنية ومخلفات الحرب	11
حوادث انتهاك الممتلكات	4
حوادث التمييز وخطاب الكراهية	4
حوادث انتهاك السلامة الجسدية	3
حوادث الاعتقال والإخفاء القسري	2

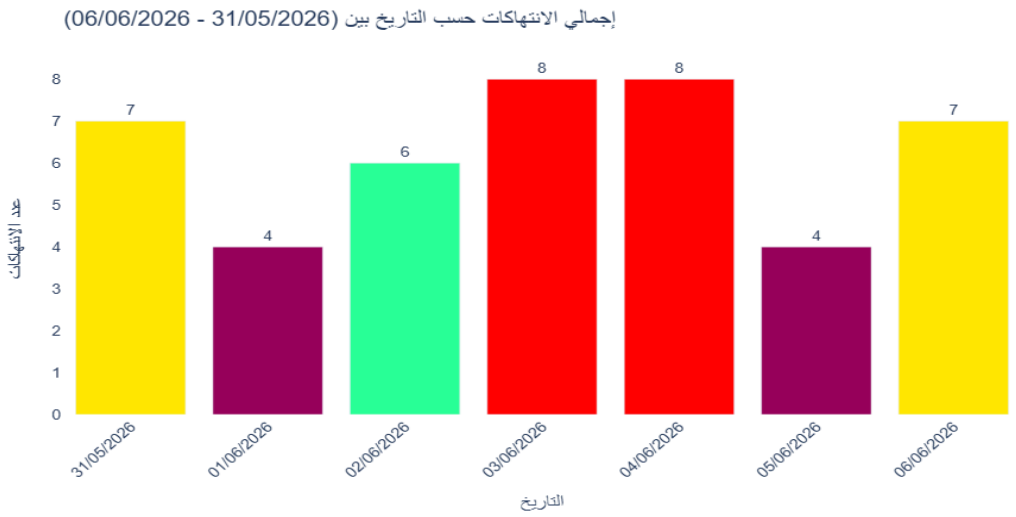

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

: يستعرض هذا المخطط التوزيع المكاني لإجمالي 44 حادثة سُجلت خلال هذه الفترة القصيرة. تتصدر محافظة القنيطرة المشهد بتسجيلها 8 **حوادث**، تليها محافظة حماة بـ 7 **حوادث**، ثم دير الزور بواقع 5 **حوادث**. وتتشارك درعا وحلب بـ 4 **حوادث** لكل منهما، بينما سجلت الحسكة واللاذقية 3 **حوادث** لكل محافظة. تتوزع بقية الـ**حوادث** بأعداد أقل (حادثة أو حادثتين) على إدلب، الرقة، طرطوس، السويداء، حمص، دمشق، وريف دمشق، مع تسجيل حادثة واحدة لافتة ضمن "الفضاء الرقمي".

يشير التوزيع الجغرافي لهذه الـ**حوادث** إلى استمرار القنيطرة كبؤرة توتر رئيسية ومشتعلة في الجنوب. ومع ذلك، فإن الصعود الملحوظ لأعداد الـ**حوادث** في حماة ودير الزور يعكس اتساع رقعة عدم الاستقرار لتشمل مناطق الوسط والشرق بشكل أوضح من الأسابيع السابقة. هذا الانتشار الواسع والمشتت للـ**حوادث**، الذي يمتد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال والشرق وصولاً إلى الفضاء الرقمي، يبرهن على أن هشاشة الوضع الأمني ليست محصورة في جبهات محددة، بل هي حالة عامة تتشظى فيها بؤر التوتر لتشمل الجغرافيا السورية بأكملها.

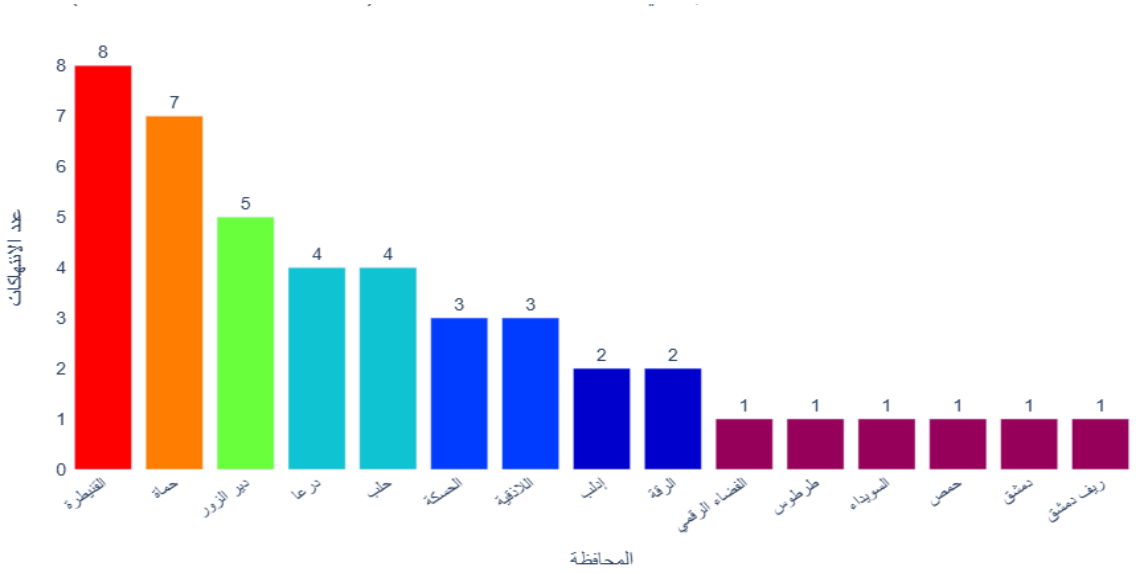

3. الجهات المنفذة:

يوضح هذا المخطط مسؤولية الأطراف المختلفة عن إجمالي الـ 44 حادثة. وتأتي الجهات "غير المحددة" في الصدارة بارتكابها 12 حادثة، يليها تعادل مباشر بين "المجموعات المسلحة" و"الجيش الإسرائيلي" بواقع 11 حادثة لكل منهما. وتتحمل "الحكومة السورية" المسؤولية عن 9 **حوادث**، في حين يُسجل المخطط ظهوراً لافتاً لفئة "أهالي القرية" كجهة منفذة مسؤولة عن حادثة واحدة.

يعكس هذا المشهد تقاسماً خطيراً لأدوار العنف وتفتتاً حاداً في بنية السلطة. إن استمرار تصدر الجهات "غير المحددة" لقائمة مرتكبي هذه الـ**حوادث** يؤكد تجذر بيئة الإفلات من العقاب. والواضح في هذا الأسبوع هو التوازي بين الفوضى الداخلية المتمثلة بالمجموعات المسلحة بـ 11 حادثة و الخروقات الإسرائيلية المباشر (الجيش الإسرائيلي بـ 11 حادثة)، مما يضع المدنيين بين فكي كماشة. بالإضافة إلى ذلك، فإن توثيق **حوادث** تُنسب إلى أهالي القرية مزرعة حطين على احتجاز شخص مشتبه بتورطه في سرقة، وربطه والاعتداء عليه بالضرب دون إجراءات قانونية رسمية, ما يُعد مؤشراً اجتماعياً بالغ الخطورة، إذ يدل على بدء لجوء المجتمعات المحلية لأخذ القانون باليد وتصفية الحسابات بشكل مباشر نتيجة الانهيار التام للمنظومة القضائية والشرطية.

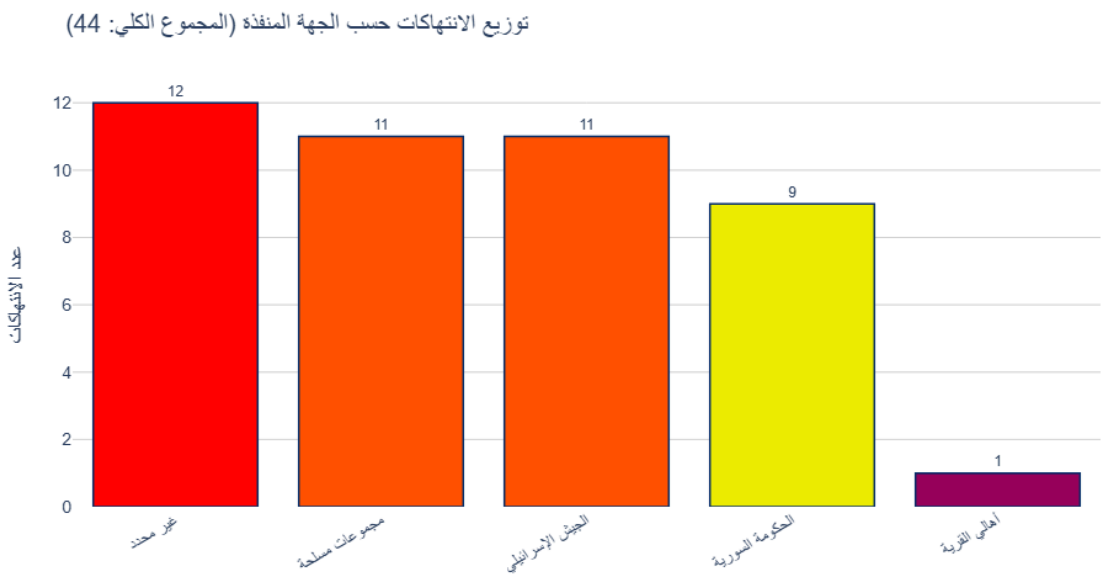

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُفصل هذا المخطط الطبيعة القانونية والنوعية لهذه الـ**حوادث**. وكما هو سائد، تكتسح فئة "غياب دولة القانون" النسبة الأكبر بواقع 28 حادثة (أي ما يعادل 63.6% من المجموع الكلي). وتأتي **حوادث** "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بشكل واضح مسجلة 11 حادثة بنسبة (25%). وتتوزع النسبة المتبقية بين "انتهاكات حقوق الإنسان" بـ 4 **حوادث** (9.09%)، وحادثة واحدة تندرج تحت "خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي" بنسبة (2.27%).

تؤكد هذه النسب بشكل قاطع أن الجذر الهيكلي للأزمة لم يتغير؛ فقرابة ثلثي إجمالي الـ**حوادث** ناتج بشكل مباشر عن غياب المؤسسات الضامنة لـ "دولة القانون" و القصور المؤسسي في إنفاذ القانون ومعاقبة المنتهكين. إن تزامن هذا الخلل البنيوي الداخلي الكبير مع نسبة مرتفعة لـ**حوادث** "انتهاكات السيادة" (ربع إجمالي الـ**حوادث**، مع الـ 11 حادثة من مسؤولية الجيش الإسرائيلي ما يخلق بيئة نزاع مركبة. هذا التشكيل النوعي يثبت أن استمرار الأزمة يتغذى على تآكل المؤسسات المحلية من الداخل بالتوازي مع استباحة الحدود من الخارج، في حين تبرز الـ**حوادث** الرقمية (خطاب الكراهية) كأداة تُستخدم لتمهيد وتأجيج العنف الميداني.

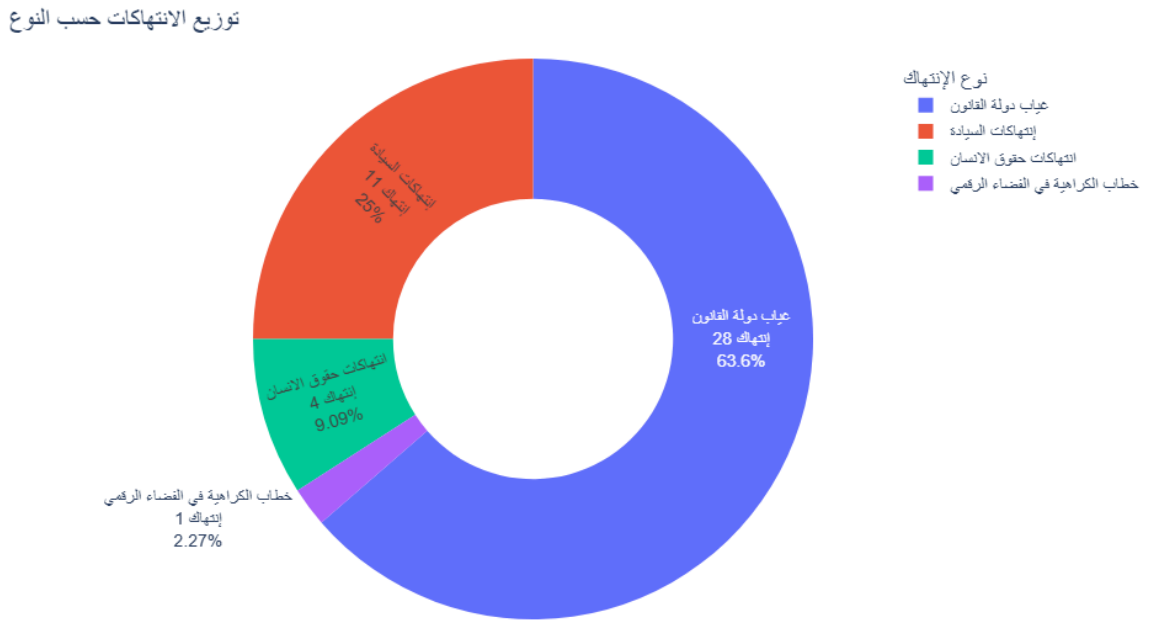

ثالثاً: التوصيات الختامية

يقدم هذا الأسبوع مشهداً استثنائياً ومعقداً مقارنة بالأسابيع السابقة، حيث قفز إجمالي **حوادث** الانتهاكات إلى 240 حادثة، مدفوعاً بتطورات ميدانية وإدارية خطيرة يمكن تلخيصها في المحاور التالية. اولاً العودة **الإقصاء الاقتصادي والإداري,** حيث إن التطور الأبرز والأخطر هذا الأسبوع هو تسجيل 120 من **حوادث** الفصل التعسفي دفعة واحدة. هذا المؤشر يعكس تحولاً استراتيجياً في مسار الأزمة، حيث يتم استخدام قطع الأرزاق وتدمير الاستقرار الاقتصادي كأداة قمع موازية للعنف الجسدي، مما يعمق من مأساة المدنيين تحت مظلة غياب المساءلة المؤسساتية.ثانياً تشظي العنف جغرافياً واجتماعياً, **و** رغم بقاء القنيطرة كبؤرة رئيسية، تمددت وتيرة الـ**حوادث** لتضرب بقوة في حماة ودير الزور، مما ينذر باشتعال خطوط تماس جديدة.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **التصدي لحوادث الفصل التعسفي:** يجب تشكيل لجان طوارئ قانونية وعمالية لتوثيق هذه الـ**حوادث** الجماعية، وتقديم الدعم القانوني والمادي للمتضررين. كما يُنصح برفع تقارير عاجلة لمنظمة العمل الدولية (ILO) للضغط على الهيئات المسؤولة لوقف استخدام الوظائف كأداة للعقاب الجماعي.

2. **احتواء التفكك المجتمعي وخطاب الكراهية:** نظراً لرصد **حوادث** نفذها أهالي القرى وتزامنها مع **حوادث** التمييز الديني وخطاب الكراهية، يجب دعم مبادرات "التماسك المجتمعي" المحلية، وتفعيل دور لجان فض النزاعات الأهلية لمنع تحول هذه الـ**حوادث** الفردية إلى اقتتال مجتمعي واسع.
3. **تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته فيما يتعلق بالجنوب السوري:** يجب على الجهات الحقوقية مطالبة قوات حفظ السلام والمنظمات الأممية باتخاذ موقف حازم وواضح تجاه الارتفاع المستمر لـ**حوادث** خرق اتفاقية فض الاشتباك (1974) وانتهاكات السيادة، حيث تخلق هذه الـ**حوادث** بيئة طاردة وتمنع أي استقرار أهلي في محافظتي القنيطرة ودرعا.
4. **ضبط انتشار السلاح ومخلفات الحرب:** مع استمرار رصد 11 من **حوادث** الفوضى الأمنية ومخلفات الحرب، يجب تكثيف حملات التوعية الميدانية بمخاطر الألغام، خاصة في المحافظات التي شهدت تصعيداً هذا الأسبوع كحماة ودير الزور، للحد من أعداد القتلى والجرحى المتصاعدة.